

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٨ لسنة ١٩٨٥

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتي تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية منحة لمصر مقدارها ٦٤٨٥ مليار ين يابانى بغرض المساهمة فى مشروع اقامة المركز الثقافى والتعليمى المصرى والموقعة بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على النقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور

قرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتي تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية منحة لمصر مقدارها ٦٤٨٥ مليار ين يابانى بغرض المساهمة فى مشروع اقامة المركز الثقافى والتعليمى المصرى والموقعة بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٠ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ جمادى الاولى سنة ١٤٠٥ ( ٢٣ يناير سنة ١٩٨٥ )

حسنى مبارك



٣ - (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة استخداما سنيا وقاصرا على شراء منتجات اليابان أو مصر وخدمات رعايا يابانيين أو مصريين المدرجة أدناه ( يقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانية طبيعية في حالة الرعايا اليابانيين والأشخاص المصرية الطبيعية أو الأشخاص المصرية الاعتبارية في حالة الرعايا المصريين ) :

(١) منتجات وخدمات لازمة لاقامة صالة رئيسية ، صالة صغيرة والمرافق الاضافية الأخرى للمركز الثقافي والتعليمي ( المشار اليها معا فيما بعد بمرافق المركز ) .

(ب) المعدات اللازمة لتسهيلات المركز والخدمات اللازمة لتكريب المعدات هناك .

(ج) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار اليها في (أ) و (ب) بعاليه الى موانئ جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلي .

(٢) مع عدم الاخلال بما جاء في الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة في شراء أنواع المنتجات المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهي منتجات دول أخرى غير اليابان أو مصر وأنواع الخدمات المذكورة في (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهي خدمات لرعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة التي تحددها عقودا بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار اليها في الفقرة ٣ ، وسوف تقوم حكومة اليابان بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني تغطية الالتزامات التي استحدثت على حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم فحصها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ (المشار إليها فيما يلي « بالعقود المفحوصة » ) وذلك في حساب يفتح باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي والذي تم تعيينه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة التي تحددها ( المشار إليها فيما يلي « بالبنك » ) .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد الى الحكومة اليابانية بمقتضى اذن بالدفع يصدر من حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة التي تحددها .

(٣) ان الغرض الوحيد من الحساب المشار اليه في الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية بالين الياباني والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم فحصها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة التي تحددها .

٦ - (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة :

(أ) لتوفير الأرض اللازمة لاقامة مرافق المركز وتهيئة الموقع .

(ب) توفير التسهيلات اللازمة لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف الصحي والتسهيلات الأخرى خارج الموقع .

(ج) ضمان التفريغ النهري والافراج الجمركي في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة في نطاق المنحة .

(د) اعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأية

أعباء مالية قد تفرض في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم فحصها .

(هـ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج الى خدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات الواردة في العقود التي تم فحصها التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

(و) ضمان أن مرافق المركز التي تم بناؤها والمعدات المشتراة في نطاق المنحة يتم صيانتها واستخدامها استخداما سليما وفعالا من أجل تحقيق أنشطة المركز .

(ى) تحسب كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

(٢) لا يجوز إعادة تصدير المنتجات المشتراة في نطاق هذه المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان في أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بالترتيبات الحالية ، وانه ليشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد - نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية - تعزيزا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان للاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الاجراءات المحلية اللازمة لبدء سريان هذا الاتفاق .

واننى أتهنئ هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم أعظم التقدير .

شنتارو آبي

وزير خارجية اليابان

صاحب السعادة

الدكتور جمال احمد الجزورى

وزير التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٤

### صاحب السعادة

أتشرف بالاحالة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتك بتاريخ اليوم ، والتي تنص على ما يلى :

أتشرف بالاحالة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتك بتاريخ اليوم ، والتي تنص اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن اتاحة معونة اقتصادية يابانية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع اقامة مركز ثقافى وتعليمى ( المشار اليه فيما بعد « بالمشروع » ) بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها ستة بلايين وأربعمائة وخمسة وثمانون مليون ( ٦٤٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ) ين يابانى ( المشار اليها فيما بعد بالمنحة ) .

٢ - (١) تتاح هذه المنحة للاستخدام بناء على ترتيبات أخرى تتم بين الحكومتين بالنسبة لكل من البنود التالية :

(أ) البند ١ ( الفترة ما بين تاريخ بدء سريان هذه الترتيبات و ٣١ مارس ١٩٨٥ ) .

(ب) البند ٢ ( الفترة ما بين ١ أبريل ١٩٨٥ و ٣١ مارس ١٩٨٦ ) .

(ج) البند ٣ ( الفترة ما بين ١ أبريل ١٩٨٦ و ٣١ مارس ١٩٨٧ ) .

(٢) كل من هذه الترتيبات المشار اليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه سوف توضع فى شكل خطابات متبادلة تصف قيمة المنحة المخصصة لكل بند من البنود المشار اليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه .

وعلى هذا فالقيمة المخصصة سوف تتاح خلال الفترة ما بين بدء تاريخ سريان مفعول الترتيب المعنى ونهاية المرحلة المعنية الا اذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة في كلا الحكومتين .

٣ - (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة استخداما سليما وقاصرا على شراء منتجات اليابان أو مصر وخدمات رعايا يابانيين أو مصريين المدرجة أدناه ( يقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانية طبيعية في حالة الرعايا اليابانيين والأشخاص المصرية الطبيعية أو الأشخاص المصرية الاعتبارية في حالة الرعايا المصريين ) :

( أ ) منتجات وخدمات لازمة لاقامة صالة رئيسية ، صالة صغيرة والمرافق الاضافية الأخرى للمركز الثقافي والتعليمي ( المشار اليها فيما بعد بمرافق المركز ) .

( ب ) المعدات اللازمة لتسهيلات المركز والخدمات اللازمة لتركيب المعدات هناك .

( ج ) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار اليها في ( أ ) و ( ب ) بعاليه الى موانئ جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

٢ - مع عدم الاخلال بما جاء في الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة في شراء أنواع المنتجات المذكورة في ( أ ) و ( ب ) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهي منتجات دول أخرى غير اليابان أو مصر وأنواع الخدمات المذكورة في ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهي خدمات لرعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة التي تحددها عقودا بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ ، وسوف تقوم حكومة اليابان بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية الالتزامات التي استحدثت على حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة التي تحددها يستتضي العقود التي تم فحصها طبقا لما نص عليه في الفقرة ٤ ( المشار إليها فيما يلي « بالعقود المفحوصة » ) وذلك في حساب يفتح باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي والذي تم تعيينه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة التي تحددها ( المشار إليها فيما يلي « بالبنك » ) .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد الى الحكومة اليابانية بمقتضى اذن بالدفع يصدر من حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة التي تحددها .

(٣) ان الغرض الوحيد من الحساب المشار اليه في الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية بالين الياباني والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الثالين هم أطراف في العقود التي تم فحصها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة التي تحددها .

٦ - (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة :

(أ) لتوفير الأرض اللازمة لاقامة مرافق المركز وتهيئة الموقع .

(ب) توفير التسهيلات اللازمة لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف الصحي

والتسهيلات الأخرى خارج الموقع .



(ج) ضمان التفريغ الفوري والافراج الجمركي في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراة في نطاق المنحة .

(د) اعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأية أعباء مالية قد تفرض في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم فحصها .

(هـ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج الى خدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات الواردة في العقود التي تم فحصها التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

(و) ضمان أن مرافق المركز التي بناؤها والمعدات المشتراة في نطاق المنحة يتم صيانتها واستخدامها استخداما سليما وفعالا من أجل تحقيق أنشطة المركز .

(ى) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تعطىها المنحة .

(٢) لا يجوز إعادة تصدير المنتجات المشتراة في نطاق هذه المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان في أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وانه ليشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد - نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية - تعريزا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان للاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الاجراءات المحلية اللازمة لبدء سريان هذا الاتفاق .

وانه ليشر فنى أن أعزز - نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية - الترتيبات السابقة وأوافق على أن تكون مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة يعتبران بمثابة اتفاقا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان الاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد اتمام الاجراءات الدستورية الضرورية لبدء سريان هذا الاتفاق •

واننى أنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم أعظم التقدير

**دكتور كمال أحمد الجنزورى**

وزير التخطيط والتعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٤

### صاحب السعادة

بالإشارة الى الخطابات المتبادلة بتاريخ اليوم بشأن اتاحة معونة اقتصادية يابانية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين اليابان وجمهورية مصر العربية ويشرفنى أن أشير الى المناقشات التي تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان طبقا لنص الفقرة ٢ من الخطابات المتبادلة المذكورة .

بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع اقامة مركز ثقافى وتعليمى بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية منحة قيمتها بليون وثلاثمائة وخمسة وسبعون مليون ( ١٣٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠ ) ين يابانى خلال الفترة ما بين بدء سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ١٩٨٥ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على هذه الفترة .

وانه ليشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تعزيزا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان الاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد استكمال الاجراءات المحلية الضرورية لبدء سريان هذا الاتفاق .

وانى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم تأكيد أعظم تقديرى .

شنتارو أبى

وزير خارجية اليابان

صاحب السعادة

الدكتور كمال احمد الجنزورى

وزير التخطيط والتعاون الدولى - القاهرة

القاهرة في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٤

### صاحب السعادة

أتشرف بالاحاطة بأنتى قد تلقيت مذكرة سعادتك بتاريخ اليوم ، والتي تنص على ما يلى :

بالإشارة الى الخطابات المتبادلة بتاريخ اليوم بشأن اتاحة معونة اقتصادية يابانية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين اليابان وجمهورية مصر العربية ويشرفنى أن أشير الى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان طبقا لنص الفقرة ٢ من الخطابات المتبادلة المذكورة .

بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع اقامة مركز ثقافى وتعليمى بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية منحة قيمتها بليون وثلاثمائة وخمسة وسبعون مليون ( ١٣٧٥٠٠٠٠٠٠٠ ) ين يابانى خلال الفترة ما بين بدء سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ١٩٨٥ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على هذه الفترة .

وانه ليشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتك بالرد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تعريزا للترتيبات السابقة ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان الاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد استكمال الاجراءات المحلية الضرورية لبدء سريان هذا الاتفاق .

وانه ليشرفنى أن أعزز - نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية - الترتيبات السابقة وأوافق على أن تكون مذكرة سعادتك وهذه المذكرة يعتبران بمثابة اتفاق

بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان للاخطار الكتابي  
من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد اتمام الاجراءات الدستورية الضرورية  
لبداء سريان هذا الاتفاق .

واننى أتتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أعظم التقدير .

**الدكتور كمال احمد الجنزورى**

وزير التخطيط والتعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

صاحب السعادة

شنتارو أبى

وزير خارجية اليابان .

## وزارة الخارجية

## قرار

## وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٣ بشأن الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتي تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية منحة لمصر مقدارها ٦٤٨٥ مليوناً من ين يابانى بغرض المساهمة فى مشروع اقامة المركز الثقافى والتعليمى المصرى والموقعة بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٠ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب عليها بتاريخ ١٩٨٥/٢/١١ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية عليها بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٤ ؛

## قرر :

( مادة وحيدة )

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتي تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية منحة لمصر مقدارها ٦٤٨٥ مليوناً من ين يابانى بغرض المساهمة فى مشروع اقامة المركز الثقافى والتعليمى المصرى والموقعة بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٠

ويعمل بها اعتباراً من ١٩٨٥/٢/٢١

د. احمد عصمت عبد المجيد